

## السيد إدريس الأزمي الإدريسي، الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه  
أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أقدم بين أيديكم مشروع قانون رقم 125.13 يتعلق بتصنيفية  
ميزانية السنة المالية 2011، بعد أن تمت مناقشته والتصويت عليه من  
طرف لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بتاريخ 11 دجنبر 2014.

ويأتي تقديم هذا المشروع تطبيقاً لأحكام الفصل 76 من الدستور  
ولمقتضيات المادة 47 من القانون التنظيمي لقانون المالية، والذي يكرس  
تقديم هذا المشروع يكرس مجهوداً متواصلًا من الإعداد والتنسيق بين  
مكونات الحكومة لتمكين ممثلي الأمة من نتائج تنفيذ قانون المالية في الآجال  
الدستورية.

ومما لاشك فيه، السيد الرئيس، أن القانون التنظيمي لقانون المالية الذي  
وافق عليه مجلسكم الموقر سيمكن من تقليص أكثر لآجال إيداع قوانين  
التصنيفية بالبرلمان، حيث حددها في أجل أقصاه نهاية الربع الأول من السنة  
الثانية التي تلي تنفيذ قانون المالية المعني، وسيشكل كذلك هذا الإصلاح  
(إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية) مرتكزاً لتقوية دور قوانين التصنيفية  
وإغناء مضمونها وتبويبها المكانية التي تستحقها كمعد تشريعي أساسي للتقييم  
ومساءلة تنفيذ قوانين المالية.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

يتضمن مشروع قانون التصنيفية المعروض على أنظاركم 10 مواد ترمي  
أحكامها على الخصوص إلى:

- أولاً، إثبات النتائج النهائية لموارد وتحملات الميزانية العامة والحسابات  
الخصوصية للخزينة ومراقب الدولة المسيرة بصورة مستقلة؛
- ثانياً، فتح اعتمادات إضافية لتسوية التجاوزات المسجلة في نفقات  
التسيير ونفقات الدين العمومي، باعتبارها نفقات تقديرية؛
- إلغاء اعتمادات التسيير غير المستهلكة عند نهاية السنة المالية 2011؛
- إلغاء اعتمادات الاستثمار التي لم تكن إلى نهاية السنة المالية 2010 محل  
التزامات بالنفقات المؤشر عليها من قبل الخزينة العامة للمملكة؛
- بيان اعتمادات الاستثمار المتوفرة في نهاية السنة المالية 2011؛
- نقل زيادة النفقات على الموارد بالنسبة للميزانية العامة لتضاف إلى  
المكشوف في حساب الخزينة؛
- وأخيراً، ضبط الرصيد الدائن أو المدين لكل صنف من أصناف

## محضر الجلسة رقم 992

**التاريخ:** الثلاثاء 30 صفر 1436 هـ (23 ديسمبر 2014 م)

**الرئاسة:** المستشار السيد محمد فضيلي، الخليفة الثاني لرئيس مجلس  
المستشارين.

**التوقيت:** : أربعة عشر دقيقة، ابتداء من الساعة السادسة مساءً والدقيقة  
الثالثة والأربعين.

**جدول الأعمال:** الدراسة والتصويت على النصوص التشريعية التالية:

- أولاً، مشروع قانون رقم 125.13 يتعلق بتصنيفية السنة المالية 2011،  
والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

- ثانياً، مشروع قانون رقم 60.12 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسات  
النهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة العاملين بوزارة الفلاحة والصيد  
البحري، قطاع الفلاحة، المحال على مجلس المستشارين من مجلس  
النواب، في إطار قراءة ثانية.

## المستشار السيد محمد فضيلي، رئيس الجلسة:

أعلن عن افتتاح جلسة التشريع.

حضرات السيدات والسادة،

يخص المجلس هذه الجلسة للدراسة والتصويت على النصوص  
التشريعية التالية:

- أولاً، مشروع قانون رقم 125.13 يتعلق بتصنيفية السنة المالية  
2011، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب..

لا، ما كاينش، انتهى.. انتهت الأسئلة ورفعنا الجلسة.

- أولاً، مشروع قانون يتعلق بتصنيفية السنة المالية 2011، والمحال على  
مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

- ثانياً، مشروع قانون رقم 60.12 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة  
النهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة العاملين بوزارة الفلاحة والصيد  
البحري، قطاع الفلاحة، المحال على مجلس المستشارين من مجلس  
النواب، في إطار قراءة ثانية.

نستهل هذه الجلسة بالدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم  
125.13 يتعلق بتصنيفية ميزانية السنة المالية 2011، المحال على مجلس  
المستشارين من مجلس النواب.

الكلمة للحكومة لتقديم المشروع ثم سنعطي الكلمة للمقرر.

الكلمة للسيد الوزير، السيد وزير المالية، تفضلوا.

الحسابات الإدارية ديال الجماعات المحلية، واتم كلّم رؤساء الجماعات أغلبكم، على أن وقتما يكون الحساب الإداري في الجماعة، الصداقات اللي كيتوضوا في الحساب الإداري والنقاشات السياسية ويظلوا 15 يوم و20 يوم و30 يوم، شهر، باش نديرو الحساب الإداري ديال جماعة قروية عندها 100 مليون، هذا هو قانون التصفية ديال الجماعات المحلية.

إذن العمل اللي كيتقام به والجهد اللي كيتقام لدراسة هاذ الحساب الإداري ما كيوافقناشي الأهمية اللي كنعطاه للبرلمان فيما يخص القيام بالبور ديالو الرقابي فيما يخص دراسة قانون التصفية، قانون التصفية كيدوز في 2 دقائق وأخطر قانون، أنا كنعقول شخصيا أنا كنعقول على أن إلى كنا كنعقدو في قانون المالية شهرين، شهرين هاذي كنبداو نفرقو للغا في قانون المالية والتقديرات في الواقع جل الحكومات جل القوانين التنظيمية للمالية كنعطي قوة للحكومة باش تنصرف، وهذا مسألة أساسية، ولكن شهرين اللي فيها نقاشات متعددة، في الآخر نصل إلى ماذا؟ نصل على أن في غالب الأحيان ذاك الشي اللي جابت الحكومة هو اللي كيدوز، ولكن التقرير الأساسي اللي خاصنا نعقدو فيه شهر و15 يوم هو قانون التصفية، وتنتمى على أن هاذك المجلس الأعلى للحسابات اللي هو في الواقع كيدير واحد العمل كبير جدا، كاع المحاسبين كيدوزهم، كاع ديال الحكومات، الحسابات الإدارية ديال الوزارات كيدوزهم في واحد العمل مضني وشاق، وهاذك العمل المضني كيدوز 6 شهور 7 شهور، كتجي عندنا ورقة وتندوزوا احنا بسرعة كبيرة.

أتمنى - كما قال السيد الوزير قبيلة - على أن في القانون التنظيمي أن هاذ الحكومة هاذي في الواقع خاصها تنماو على أنكم تدفعوا في اتجاه هاذ قانون التصفية يكون مناسبة في الواقع للبرلمان، للبرلمانيين باش في الواقع يكون هنا مراقبة، مراقبة فعلية لما تم التعاقد معه، تعاقدنا معه مع البرلمان، لأن هاذك الشي كلو كيكون غير تقديرات اللي هما تقديرات اللي يمكن يكون...

حتى التحويلات، الجماعة المحلية بغت تدير تحويل راه خاصها - راه السيد وزير المالية كيعرف - باش تدير تحويل خاصها تدير دورة استثنائية ولا تدير اجتماع وتصيفتها لهذا وتصيفتها لواحد العدد واحد (circuit) كبير داخل واحد القانون، داخل الحكومة إلى قلبنا واحد العدد ديال الوزارات واحد العدد المسائل غنلقاو كيدير واحد التحويلات ديال الملايير بدون حسيب ولا رقيب.

إذن بالتالي أهمية ديال قانون التصفية خاصها تعطاه الأهمية القصوى وخاص المجلس الأعلى للحسابات يكون المستشار القانوني ديال البرلمان. قبل ما نجيو لقانون التصفية تنماو على أن هاذ الحكومة تدفع واتما واحنا كبرلمانيين ندفعو على قبل ما يجي ذاك التقرير اللي كيدار يجي عندنا الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات وتقررو باش يعطينا الآليات، لأن احنا ضعاف ما عندناش الآليات باش يمكن نتناقشو مع الحكومة فيما يخص

الحسابات الخصوصية للخزينة عند نهاية السنة المالية 2011. تلّم، السيد الرئيس المحترم، السادة المستشارين المحترمين، مضمون مشروع قانون التصفية المعروض على أنظار مجلسكم الموقر. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. ننقل إلى إعطاء الكلمة للسيد المقرر إن كان حاضرا، إن كان موجودا. إذن التقرير قد وزع. أفتح باب المناقشة.. الكلمة عن فرق الأغلبية.. فرق المعارضة، تفضل الأستاذ أحمد التويزي.

### المستشار السيد أحمد التويزي:

شكرا السيد الرئيس. في الواقع أريد أن أتكلّم بعض الكلمات فيما يخص هاذ قانون التصفية، لأن احنا في البرلمان - نقولوها بكل صدق - في البرلمان، أولا ما عندناش القدرة، أولا، باش نشوفو مع الحكومة هاذ القانون ديال التصفية والحكومات السابقة ماشي غير هاذ الحكومة، منذ نشوء البرلمان على أن بقي هاذ قانون التصفية واحد المسألة كندوز بسرعة كبيرة جدا. هاذ العام ما كنتشاي حضرت لظروف خاصة، ولكن حضرت في واحد العدد ديال قوانين ديال التصفية أنها تمر في 2 دقائق، وكان واحد الوقتية واحد 4 سنين أو 5 سنين هاذي كنا كندوزو 2 أو 3 بخطرة وحدة، كندوزوهم بالعرام، بالتالي الأهمية ديال هاذ قانون التصفية - قالها السيد الوزير قبيلة - على أن الدستور إذا جينا للفصل 76 اللي هو كينص على أنه لا بد يكون هاذ القانون ديال التصفية يتحط أمام البرلمان، وكذلك اللي كيجدد على هاذ الشي وقتما كيجينا القانون خاصنا نعرفو كبرلمانيين على أنه عندما كتجي الحكومة كتجيب لنا ميزانية، كتجيب غير التقديرات، تقديرات في المداخل وتقديرات كذلك فيما يخص المصاريف.

إمتي كيبان لك بالضبط كيبان لنا احنا كبرلمان إلى بعينا قومو بدورنا التشريعي ودورنا الرقابي فيما يخص هاذ الموضوع، عندما تقوم بدراسة قانون التصفية عاد كنعرفو بالضبط واش ذاك الشي التراخيص اللي كانت خاذتها الحكومة عندما صوتنا عن قانون المالية على أنه في الواقع أنجز من طرف تلك الحكومة.

هاذ الشي ما كنديرو هوش، بالتالي على أنه حتى ذاك التقرير اللي كيجي اللي الآن، الحمد لله، كيجي واحد التقرير مرفق كيدرو المجلس الأعلى للحسابات، واحد التقرير كيجينا تقرير عام، ماشي تقرير ذوك التقارير الجزئية اللي هي أساسية باش نعرفو بالضبط أي وزارة أي بند من البنود ديال الميزانية كيفاش تصرفت، لأن كنعرفو احنا اللي خاصنا نعرفو على أن قانون تصفية الحكومة هو الحسابات الإدارية ديال الجماعات المحلية،

خدمات وأنشطة لفائدة الموظفين والأعوان العاملين والمتقاعدين بقطاع الفلاحة وأزواجهم وأبنائهم، وذلك من خلال توفير المرافق والوسائل اللازمة أو عبر إبرام اتفاقيات مع هيئات متخصصة أو مؤسسات عمومية وهيئات لها نفس الأهداف.

وللتذكير، فقد سبق لمجلسكم الموقر أن تدارس هذا المشروع وصادق عليه بالإجماع في جلسته العامة بتاريخ 22 أبريل 2014. وخلال دراسته من قبل زملائكم النواب تبينت ضرورة إدخال بعض التعديلات على بعض مواد المشروع، تمثلت أساسا إما في إعادة صياغة بعض الفقرات أو تدقيق بعض المصطلحات أو حذف أخرى، لإضفاء نوع من الانسجام على النص وتحويده.

اسمحوا لي، السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون، في الأخير أن أتقدم بالشكر الجزيل للجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية، رئيسا وأعضاء، على تجاوبهم مع الصيغة الجديدة للمشروع، راجيا أن تحظى بموافقتكم كما كان عليه الشأن داخل هذه اللجنة. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

نمر إلى إعطاء الكلمة للسيد المقرر إن كان موجودا.. وزع.

أفتح باب المناقشة:

الأغلبية؟

المعارضة؟

هو في قراءة ثانية فعلا.

نمر إلى التصويت على مواد المشروع المعدلة من طرف مجلس النواب، والحالة على مجلس المستشارين في إطار قراءة ثانية:

المادة 5:

الموافقون: الإجماع.

المادة 6، المادة 7، المادة 8، المادة 10، المادة 11، المادة 12، المادة

26:

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 60.12 يقضي

بإحداث وتنظيم مؤسسة النهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة العاملين بوزارة الفلاحة والصيد البحري، قطاع الفلاحة.

بهذا سنكون قد أنهينا جدول أعمال هذه الجلسة التشريعية، وأشكر الجميع.

**ورفعت الجلسة.**

هاذ القانون اللي كيعطي في الواقع واحد الرقابة وواحد القوة للرقابة فيما يخص المالية العمومية اللي كترخصو للحكومة بداية عن طريق القانون المالي، هذا هو اللي كيدير ذاك الميزان، وبالتالي وحتى كتشوفو الحضور ما كينشاي، علاش؟ لأن قانون التصفية كيجي عندنا على البرلمان كيجي قانون التصفية غير شي حاجة زائدة، ندوزوها ب 4 ديال الناس ولا 5 الناس، وهي أقوى وأصعب وأهم مسألة في يد البرلمان لمراقبة الحكومة فيما يخص جميع التراخيص التي أخذتها أمام البرلمان.

وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية.

إذن مجموعة اتحاد المغربي للشغل.

منسق مجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

ننتقل إلى التصويت.

المادة الأولى:

الموافقون: الإجماع.

المادة الثانية، الثالثة، الرابعة، الخامسة، السادسة، السابعة، الثامنة،

التاسعة، العاشرة.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون 125.13 يتعلق

بتصفية ميزانية السنة المالية 2011.

ننتقل للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 60.12 يقضي

بإحداث وتنظيم مؤسسة النهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة العاملين بوزارة

الفلاحة والصيد البحري، قطاع الفلاحة، المحال على مجلس المستشارين من

مجلس النواب، في إطار قراءة ثانية.

الكلمة للحكومة، السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

السيد الحبيب الشوباني، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع

المدني:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين.

نيابة عن زميلي السيد وزير الفلاحة والصيد البحري.

السيد الرئيس المحترم،

يسعدني أن أقدم لمجلسكم الموقر في قراءة ثانية مشروع قانون رقم

60.12 يقضي بإحداث مؤسسة النهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي

وزارة الفلاحة والصيد البحري، قطاع الفلاحة.

ويتوخى من هذه المؤسسة أن تقدم، على غرار المؤسسات المماثلة، عدة